وعلى كلّ فصفات الـمعاني أصل للصفات الـمعنويّة؛ لأنّ الاتصاف بالـمعنويّة فرع الاتصاف بالـمعاني، أي باعتبار التعقّل[1]، لا باعتبار التأخّر في الزماني، فاتصاف محلّ من الـمحالّ[2] بكونه قادرًا مثلا فرع عن قيام القدرة به، وكذا بغيره.

وصفات الـمعاني[3] علل للصفات الـمعنويّة، وليس معنى ذلك أنّ الصفات الـمعنويّة ناشئة عن الـمعاني الـمعنويّة، فالـمعنويّة آثار لـها، فتكون الـمعنويّة حادثة كسائر صفات الأفعال، بل الـمراد أنّ صفات الـمعاني ملزومة للمعنوية، والـمعنوية لازمة لـها ❊

وصفات الـمعاني مختلف فيها: نفاها الـمعتزلة وأثبتوا أحكامها، وهي الـمعنويّة، وقالوا: تجب لـه تعالى لذاته، ولا تعلّل بصفات الـمعاني كما هو الشاهد، وأثبتها أهل السنّة.

والـمعنويّة مجمع عليها[4] حتّى عند من قال بنفي الـحال كما مرّ.

ويلزم من قال بنفي صفات الـمعاني نفي أحكامها، أي لازمها وهي الـمعنويّة، ونفي الـمعنويّة كفر، فإن قلنا: لازم القول يعدّ قولًا كفّرنا من نفى الـمعاني، وإلّا فلا[5].

الثاني: صفات الـمعاني باعتبار تعلّقها[6] وعدمه على قسمين:

---

(1) قوله: (باعتبار التعقّل) أي أنّ تعقّل الـمعنويّة متوقّف على تعقّل الـمعاني.

(2) قوله: (محلّ من الـمحالّ) أي ذات من الذوات.

(3) قوله: (وصفات الـمعاني) الأولى: (فصفات) بالفاء؛ لأنه مسبب عن قوله: (وصفات الـمعاني أصل).

(4) قوله: (والـمعنويّة مجمع عليها) أي بين أهل السنّة والـمعتزلة، والـخلاف إنّما هو في معنى قيامها بالذات العليّة كما تقدّم.

(5) أي وعليه الأكثر، ولـمالك والشافعيّ والقاضي فيهم قولان، قال في ك: وسئل مالك مرّة أكفار هم؟ فقال: من الكفر فرّوا، يعني أنّهم إنّما نفوا صفات الـمعاني حذرا من القول بتعدّد القدماء الـموجب للكفر، وجوابهم أنّ تعدّد القدماء إنّما هو محذور في ذوات لا في ذات❊❊ ولا في صفات.

❊❊ لعل الصواب: (وصفات) بإسقاط (لا) الثانية.

(6) قوله: (صفات الـمعاني باعتبار تعلّقها) أي وأمّا الـمعنويّة -على القول بثبوتها- فلا تعلّق لـها؛ اكتفاءً بتعلّق الـمعاني، وأيضًا التعلّق حال، والـحال لا يثبت للحال.

قسم لا يتعلّق بشيء: وهو الحياة، أي لا تقتضي[1] زائدًا على القيام بمحلّها، وإنّما هي شرط في الإدراك كما تقدّم.

وقسم يتعلّق: وهو سائرها، والمتعلّق من الصفات هو ما يقتضي[2]، أي يطلب[3] لذاته زائدًا على القيام بمحلّه:

فالقدرة تقتضي زائدًا على القيام بمحلّها، وهو المقدور الذي يتأتّى بها إيجاده وإعدامه.

والإرادة تقتضي لذاتها مرادًا يتخصّص بها.

والعلم يقتضي معلومًا ينكشف بالعلم.

والكلام يقتضي معنى يدلّ عليه.

والسمع يقتضي مسموعًا.

والبصر يقتضي مُبصَرًا.

فمتعلّق القدرة والإرادة واحد، وهو الممكنات[4] دون الواجبات والمستحيلات، إلّا أنّ جهة تعلّقهما بالممكنات مختلفة:

---

(1) قوله: (لا تقتضي) أي لا تستلزم.

(2) قوله: (وهو ما يقتضي) هذا حقيقة في التعلّق بالفعل وهو التنجيزيّ، وأمّا إطلاق التعلّق على صلاحيّة الصفة في الأزل لشيء أو على كون الشيء في القبضة فهو مجاز؛ إذ هو ليس تعلّقًا حقيقةً.

(3) قوله: (أي يَطلب) قضيّته: أنّ المراد بالاقتضاء في كلامهم: الطلب، وليس كذلك، فالأولى أن يعبّر بالاستلزام، وإن كان يمكن أن يقال: مراده بقوله (يطلب لذاته زائدًا) من طلب الملزوم للازمه، فرجع الأمر إلى أنّ المراد بالاقتضاء: الاستلزام.

(4) قوله: (وهو الممكنات) مقتضى القاعدة: وهو أنّ المعرّف بـ(أل) من جزأي الجملة يكون محصورًا في الجزء الغير الغير المعرّف بها، أنّ الممكنات محصورة في متعلّق القدرة والإرادة، ولكن المراد هنا العكس، وهو حصر المبتدأ في الخبر، أي أنّ تعلّق القدرة والإرادة مقصورة على الممكنات، لا يتعدّاها للواجبات والمستحيلات، وإلى هذا المراد أشار م بقوله: (دون) الخ، والحاصل: أنّ فائدة قوله: (دون الواجبات والمستحيلات) بعد قوله: (وهو الممكنات) مع أنّه جملة مفيدة للحصر، الإشارة إلى أنّ المراد بالحصر المستفاد منه حصر المسند إليه في المسند، لا العكس، وإن كان هو الذي تقتضيه القاعدة المتقدّمة.

فالقدرة صفة تؤثّر[1] فـي إيـجاد الـممكن[2] وإعدامه.

والإرادة صفة تؤثّر[3] فـي اختصاص أحد طرفـي الـممكن من وجود وعدم، أو طول أو قصـر، ونحوهـا بـالوقوع بدلا عن مقابله.

---

(1) قوله: (تؤثّر) إسناد التأثير للقدرة مـجاز عقلـيّ إذ الـمؤثّر الـمولـى بقدرته، والقرينة علـى هـذا الـمجاز: استحالة قيـام التـأثير بالقدرة؛ لـمـا فيه من قيام الـمعنى؛ لأنّ التأثير إنّمـا يكون بالقدرة، فلو كانت القدرة مؤثّرة فيلزم قيام القدرة بالقدرة، وفـي الـمراصد:

| | |
|---|---|
| وعـــــن مـــــجاز نســـبة التـــأثير | لصـــــفة وهـــــو فـــــي التعبــــير |
| حقيقـــــــة لذاتـــــــه الـمتصفـــــــه | بمـــا بـــه التـــأثير صـــحّ مـــن صـــفه |

(2) قوله: (فـي إيـجاد الـممكن) أي فـي وجود كلّ مـمكن وعدمه فإيـجاد وإعدام، صوابه: (وجود وعدم)؛ لـمـا تقدّم، إن قلت: مـا لـم يدخل فـي الوجود من الـممكنات لا ينحصر، فأين التأثير؟ أجيب: بأنّ الـمراد بقوله: (تؤثّر) أي تصلح للتأثير فـي كـلّ مـــمكن، والصلاح عامّ فيمـا وجد وما لـم يوجد، فهو يشير للتعلّق الصلاحيّ، فكأنّه قال: صالـحة للتعلّق بكلّ مـمكن، ولـيس مـراده الإشـارة للتعلّق التنجيزيّ، وأنّ الـمعنى: أنّها متعلّقة بكلّ مـمكن تعلّقًا تنجيزيًّا.

تنبيه: جرى الـخلاف فـي تعلّق القدرة بمـاهيّة الأشياء الـممكنة وحقائقها:

فذهب جمهور أهل السنّة إلـى أنّ القدرة تعلّقت بذات الـمـاهيّة وأخرجتها من العدم إلـى الوجود.

وقال البعض: إنّها ثابتة متقرّرة فـي نفسها أوّلًا، والقدرة إنّمـا تعلّقت بإظهارهـا للوجـود فـي خـارج الأعيـان، كثـوب فـي صـندوق أخرجته منه، وهو ظاهر قول م: (تؤثّر فـي إيـجاد الـممكن)، ولـم يقل: تؤثّر فـي ذاته، وهو وإن كان مذهبَ أهل الاعتزال والفلاسفة، لا يضرّ اعتقاده، وإن لزم عليه تعداد القدماء؛ لأنّ الـمضرّ القول بتعدّد القدماء من الذوات الـموجودة فـي الـخارج، لا الثابتة في نفسها.

(3) قوله: (والإرادة صفة تؤثّر) فـي التعبير بـ(تؤثّر) من التجوّز ما مرّ، وهذا تعريف للإرادة باعتبار تعلّقها التنجيزيّ الـحادث عند بروز الـمقدورات لأوقاتها، لا باعتبار الصلاحيّ القديم، ولا التنجيزيّ القديم، والصلاحيّ عامّ؛ لأنّ مـا خصّصـته الإرادة بالوجود فهي صالـحة لأن تـخصّصه بالعدم، والعكس بالعكس كمـا تقدّم، إلّا أنّ الـحكمة اقتضت أن يكون الأمر علـى مـا هو عليه كمـا أراده مولانا -جلّ وعلا-، فالواقع هو مقتضى الـحكمة فلا يمكن العدول عنه نظرًا إليها وإن أمكن بـالنظر إلـى ذاته.

والقدرة والإرادة صالـحتان فـي أنفسهمـا لـمـا وقع، ولأعظم من الأعظم، وأعظم من أعظم الأعظم، وهلّمّ جرًّا، فـلا منافـاة بين جواز ذلك كلّه وصلاحيّة القدرة والإرادة له، واقتضاء الـحكمة الاقتصار علـى هذا القدر الواقع، فصار هذا القدر الواقـع مـمكنًا بالذات واجبًا بالغير، كالـممكن الذي وجب لتعلّق العلم بوقوعه، وهذا معنى قول حجّة الإسلام فـي كتـاب التوكّـل من الإحياء فيمـا نسب إليه: (ليس فـي الإمكان أبدع مـمّـا كان).